عربة التسوية

بيد ان الاحداث تسارعت، بصورة مفاجئة، منذ مطلع العام ١٩٧٢، ونادراً ما كانت تغيب المفاجآت والحسابات المغلوطة في السياق الاقليمي، وازداد، الى حدّ بعيد، ادراك منظمة التحرير الفلسطينية لدورها في هذا السياق. في المقابل، اتّسمت تلك السنة من العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والعالم العربي بغياب الشريك الاقليمي الثابت والقوي، فيما أساءت التطوّرات المستجدة في المنطقة الى رصيد موسكو الى حد بعيد (الانقلاب العسكري في السودان في العام ١٩٧١، وخروج الخبراء السوفيات من مصر في العام ١٩٧٢، والغاء معاهدة الصداقة مع مصر، ورفض سوريا عقد اتفاقية مماثلة، الخ). واستطاعت واشنطن، على وجه التخصيص، ان تصل، بسهولة، الى المواقع التي كان يحتلها السوفيات. وهكذا استطاعت واشنطن ان تضمن محوراً مركزياً يربط الرياض بالقاهرة، تدور حوله مواقف الدول الاخرى الأقل نفوذاً[٦٩]. والحال، ان هذه الدول، مثل سوريا، أو السودان، أو الكويت، الخ، هي أبعد ما تكون عن مواجهة هذا المحور، حتى ولو سعت، بتبنّيها لخياراته الرئيسة (خاصة الانفتاح الاوسع نحو الغرب)، الى تحسين موقعها على طرف النظام الاقليمي، مثل سوريا، أو في داخله، مثل السودان. وأفاد محور القاهرة ـ الرياض، منذ قيامه، من عجز الدول المناهضة له عن تشكيل محور موازٍ، يكون أكثر موالاة للطروحات السوفياتية، باستطاعته، مثلاً، ان يجمع ما بين الجزائر وطرابلس الغرب وبغداد وعدن، وحتى دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا السبب وجدت الدول التي دعت الى تعاون وثيق مع موسكو، كالعراق، انها أصبحت معزولة عن الساحة الاقليمية. ولا يعني تبنّي موسكو لنظام الحكم في عدن انها وجدت الشريك الاقليمي الاكثر ثباتاً، والاكثر نفوذاً، في موالاته للاتحاد السوفياتي.

كانت سلسلة الانتكاسات التي تلقّتها موسكو في منطقة الشرق الاوسط، في العام ١٩٧٢، أدّت بها الى متابعة سياسة كان شعارها «عدم التفريط بأي فرصة تستطيع ان تحاول فيها القيام بهجمة سياسية او اقتصادية أو حتى عسكرية». واستبدل، تدريجياً، الاصرار على صداقة «أنظمة الحكم التقدمية» مقرونة «بالعداوة للانظمة شبه الاقطاعية»، برؤية على قدر لا بأس به من التجانس للمنطقة، حيث تغلب المصالح الدولية على الاعتبارات الايديولوجية. هكذا، وبقصد ادخال عناصر اخلال في المعادلات السياسية السائدة في المنطقة، عملت موسكو، بشكل واضح، على التقرّب من منظمة التحرير الفلسطينية. في هذا السياق، لم يكن مستغرباً قول اذاعة موسكو ان الاتحاد السوفياتي يعتقد بأن أهمّ شروط التسوية في منطقة الشرق الاوسط هو اقرار الحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني. وباختصار، فان الاتحاد السوفياتي كان مناصراً لهذه الحقوق منذ البداية، وان توجّهه لم يكن، بحال، مبنيّاً على اعتبارات آنية، وانما هو تعبير عن مبادىء عميقة في السياسة الخارجية السوفياتية، سياسة العداء للامبريالية، ودعم قضية التحرر والاستقلال لجميع الشعوب[٧٠]. وسئل يفغيني بريماكوف، عبر الاثير، عن امكانية القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية قد تختفي من الوجود، ولم تعد عاملاً حاسماً في ميزان القوى في الشرق الاوسط، فأجاب بأن المقاومة الفلسطينية، في العام ١٩٧١، قد «انهكت» في صراعاتها مع عدد من الاطراف، وعلى الرغم من ذلك فانه استنتاج صحيح القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية موجودة، وسوف تستمر في الوجود حتى تحل القضية الفلسطينية. وعلّل الامر، ايديولوجياً، بقوله ان أي حركة تحرر وطني يمكن ان تنتكس، وتتعضّد، من خلال دعم الشعوب العربية والاتحاد السوفياتي، كما باقي القوى التقدمية في العالم[٧١].

عبر هذه الثغرة، حاول الاتحاد السوفياتي فرض دخوله في مجمل النظام الاقليمي، فتكاثرت